

اقتصاد

حاكم المركزي لمديري المصارف:
دعم كامل لتذليل الصعوبات التي
تحد من منح الائتمان

الوطن

استعرض حاكم مصرف سورية المركزي حازم قرفول خلال لقائه المديرين العاميين والرؤساء التنفيذيين في المصارف العامة والخاصة العاملة في سورية عدداً من القضايا المتعلقة بالقطاع المصرفي والمالي، والسياسة النقدية.

وبحسب بيان للمصرف (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد تم خلال اللقاء عرض الرؤية الإستراتيجية لمصرف سورية المركزي للمرحلة المقبلة وفق النهج الجديد للسياسة النقدية، ودور المصارف في هذه المرحلة باعتبارها الأداة التنفيذية للسياسة النقدية، إضافة إلى دور المصرف المركزي بالتعاون مع المصارف والبنوك على مائة القطاع المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي.

واتفق المجتمعون على ضرورة تقديم الدعم الكامل للمصارف لتذليل الصعوبات والمعوقات التي تحد من ممارسة دورها الطبيعي في منح الائتمان ومساهمتها المباشرة في عملية التنمية في ظل زيادة قدرتها على الإقراض وتوفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية.

وأكد حاكم المصرف المركزي ضرورة اعتماد دور رقابي سليم على عمل المصارف بما يتوافق مع المعايير الرقابية الدولية، حيث سيتم التوجه إلى تحديد إطار عام وواضح للرقابة المصرفية، ومراجعة القرارات والتعليمات لتنسجم مع متطلبات الرقابة المصرفية وتطلعات المصارف لممارسة دورها بفاعلية.

٣ آلاف مستورد خلال ٦ أشهر

الحكومة تتجه إلى تسجيل عمال
القطاع الخاص كافة في التأمينات

الوطن

بلغ عدد المستوردين ٣٢٧٦ خلال النصف الأول من العام الجاري (٢٠١٨) على حين كان عدد المستوردين خلال كامل العام الماضي ٤٤٢٨ مستورداً.

جاء ذلك في بيان صحفي لوزارة الاقتصاد (تلقت «الوطن» نسخة منه)، أشار أيضاً إلى طلب وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية «بإجراء وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل» تقديم معلومات تفصيلية حول أعداد العاملين في القطاع الخاص المسجلين لدى المؤسسة المذكورة من شركات الأستيراد والمستوردين.

وأوضحت الوزارة أن هذا الطلب يأتي تنفيذاً لتوجهات الحكومة بتسجيل جميع عمال القطاع الخاص بالتأمينات الاجتماعية بما يحفظ حقوقهم ومستحقاتهم، حيث تصل قيمة الأستيراد السنوية عند بعض المستوردين إلى ٢٠ مليار ليرة سورية مقابل أعداد محدودة جداً من العمال المسجلين في التأمينات الاجتماعية.

الحكومة تنوي شراء الكهرباء من مزرعة ريجية لإنتاج ٥٠ ميغاواط
وزير الكهرباء لـ«الوطن»: أكثر من ٦٠ بالمئة
نسبة الإنجاز في إعادة تأهيل محطات التوليد

قصي أحمد المحمد

كشف وزير الكهرباء محمد زهير خربوطي لـ«الوطن» عن إنجاز ورشات وزارة الكهرباء لأكثر من ٦٠ بالمئة من أعمالها المكلفة بها لإعادة تأهيل وإجراء الصيانات الدورية لمجموعات التوليد بخبرات وطنية على مستوى القطر، وذلك استعداداً لاستقبال فصل الشتاء، مؤكداً أن العمل مستمر حالياً ليصار الانتهاء من أعمال الصيانات قبل بداية شهر كانون الأول القادم.

وكشف وزير الكهرباء عن جملة من المشروعات الجديدة التي تم الاتفاق عليها مع الجانب الإيراني على خلفية زيارته إلى إيران مؤخراً، لافتاً إلى أنه فيما يخص المحطة الحرارية في حلب، فقد تم عقد اجتماع عمل مع إحدى الشركات الحكومية الإيرانية وهي شركة «IPRS» العائدة إلى وزارة الطاقة الإيرانية، والتي ستقوم بتقديم عروضها الفنية والمالية للوزارة خلال شهر، من أجل المباشرة بإعادة تأهيل المجموعات الخمس التي استقطبتها ١٠٦٥ ميغا واط بداية العام القادم.

وفيما يخص محطة توليد اللاذقية، أوضح خربوطي أنه خلال الزيارة، تم الاتفاق مع الشركة الإيرانية المنفذة «مينا» على تسليم المجموعة الأولى خلال ١٨ شهراً والمجموعة الثانية خلال ٢٤ شهراً، أما تسليم المجموعة الثالثة فيتم خلال ٣٤ شهراً من بدء تاريخ التنفيذ، مبيّناً أن محطة توليد اللاذقية التي من المقرر إنشاؤها؛ مكونة من ثلاث مجموعات لمدارات مركبة صديقة للبيئة، منها مجموعتان غازيتان والثالثة بخارية، لافتاً إلى أن قيمة المشروع ٤١١ مليون يورو.

وأشار خربوطي إلى أنه تم الاتفاق مع شركة «مينا» على تنفيذ خط الغاز المغذي للمحطة بطول ٧٠ كيلو متراً والممتد من محطة توليد بانباس إلى محطة توليد اللاذقية، لافتاً إلى أن المحطة ستقام على أرض مساحتها ٤٠٠ دونم، مشيراً إلى أن إنشاء المحطة يسهم في تأمين الكهرباء خلال الفترة القادمة في ظل تزايد النشاطات الزراعية والصناعية والسياحية والتجارية في منطقة الساحل.

وأوضح الوزير خربوطي أنه سيتم الإعلان عن تنفيذ محطة توليد جديدة في محافظة دير الزور باستطاعة ٣٠٠ ميغا واط، مبيّناً أن مكان المحطة الجديدة سيكون بأرض المشروع القديم الذي تم نقله إلى ريف دمشق في دير علي، مشيراً إلى أن تكلفة إنشاء المحطة ٢٥٠ مليون يورو.

ولفت إلى أن هناك مشروعاً آخر لتوسيع محطة توليد تشرين من خلال إنشاء مجموعتين بخاريتين باستطاعة



بدء تأهيل المحطة الحرارية في حلب مطلع العام القادم

سابق في إعادة تأهيل إحدى مجموعات محطة توليد بانباس استطاعة ١٥٠ ميغا أيضاً، وإحدى مجموعات توليد التيم ٣٠ ميغا، مؤكداً أنه خلال فترة قريبة سيتم الانتهاء من إعادة تأهيل المجموعة الثانية من محطة توليد التيم باستطاعة ٣٠ ميغا لتدخل إلى الإنتاج أيضاً، مشيراً إلى أن العمل في مشروع دير علي ٣ مستمر فيها وسيتم وضعه بالخدمة عام ٢٠٢١ باستطاعة ٧٥٠ ميغا واط.

وأشار وزير الكهرباء إلى أنه تم إجراء مناقشات مع الطرف الإيراني من أجل تنفيذ مزرعة ريجية لإنتاج الطاقة الكهربائية باستطاعة ٥٠ ميغا واط، لافتاً إلى أن وزارة الكهرباء السورية ستقوم بشراء الطاقة الكهربائية من الشركة مستقبلاً ليتم ضخها إلى الشبكة الكهربائية السورية.

أما ما يخص الطاقات الشمسية، فقد بين خربوطي أنه تم تقديم دراسات للجانب الإيراني باستطاعة ٩٧ ميغا واط لإنتاج الكهرباء عبر الألواح الشمسية، لافتاً إلى أن الوزارة على موعد من الجانب الإيراني لزيارة سورية وللاطلاع على مواقع تنفيذ المشروعات المقدمه.

٤٠٠ ميغا واط، مبيّناً أنه سيتم تنفيذها من شركة «بهارات» الهندية، لافتاً إلى أن المباشرة في المشروع مطلع العام القادم.

وفيما يخص الاجتماع الأخير في محطة توليد جنر، بين أنه تم اتخاذ قرار بإيقاف المجموعتين الخامسة والسادسة اللتين كانتا تعملان منذ أكثر من ٣٩ ألف ساعة، الأمر الذي يفرض توقيفهما لإجراء الصيانات اللازمة، موضحاً أنه تم تأمين القطع التبديلية اللازمة للمجموعتين، مشيراً إلى أن استطاعتهما ٤٥٠ ميغا واط، مؤكداً أن القيمة الإجمالية للقطع التبديلية ٤ ملايين يورو، وخلال فترة وجيزة سيتم إيقاف المجموعات لإجراء الصيانات للحفاظ على سلامتها.

وبين الوزير أنه تم وضع المجموعة الغازية الأولى من دير علي في العمل منذ عشرة أيام باستطاعة ٣٠٠ ميغا واط بعد أن توقفت عن الإنتاج منذ ٢٠١٦/٨/٤ بسبب تكسر شفرات الضاغط للنفقة، لافتاً إلى أن تكلفة إنشاء المحطة من جديد باستطاعة ٣٠٠ ميغا يحتاج إلى ٣٥٠ مليون دولار، إلا أن الوزارة اعتقدت على الخبرات الوطنية، لافتاً إلى أن الوزارة كان لها قرار

«السورية للتجارة» تشتري
التفاح من المزارعين بين ٧٥
و٢٥٠ ليرة للكيلو

علي محمود سليمان

كشف مصدر مسؤول في المؤسسة السورية للتجارة أنه تم توزيع ٤٥٠ ألف صندوق مخصصة لنقل التفاح في جميع فروع المؤسسة ضمن المحافظات المنتجة للتفاح مع تقديم كل التسهيلات اللازمة لتسويق محصول التفاح من الفلاحين.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين المصدر أن الأسعار التأشيرية وضعت من قبل اللجنة الاقتصادية مع إضافة التكاليف التي يتحملها الفلاح بما يتناسب مع الأسعار الراجحة حيث تم تحديد سعر التفاح الأحمر الأكرسترا بسعر ٢٥٠ ليرة سورية للكيلو غرام الواحد و٢٣٠ ليرة سورية للنخب الأول و٢١٠ للنخب الثاني و١٢٠ للنخب الثالث و٧٥ للنخب التصنيغي، في حين تم تسعير التفاح الأصفر بـ ٢٤٠ ليرة سورية للأكرسترا و٢٢٠ للنخب الأول و٢٠٠ للنخب الثاني و١١٠ للنخب الثالث، في حين تم تسعير التفاح الموشج بـ ٢٣٠ ليرة سورية للنخب الأكرسترا.

و٢١٠ للنخب الأول و١٨٠ ليرة سورية للنخب الثاني و٩٠ ليرة سورية للنخب الثالث، حيث يتم صرف سعر التفاح للفلاحين بموجب شيكات شريطة حصول الفلاح على براءة ذمة من الجمعيات الفلاحية.

ولفت إلى أن المؤسسة تنفذ التعليمات الصادرة من رئاسة مجلس الوزراء المتعلقة بتقديم مختلف أشكال الدعم والمساعدة لمزارعي التفاح والعمل على استرجار محصولهم وفق أفضل السبل والطرق المتبعة، حيث قامت المؤسسة من خلال فروعها بجولات ميدانية إلى بعض حقول التفاح للاطلاع على واقع وآلية القطف والفرز وتعبئة التفاح في صناديق ومدى توفر جميع المستلزمات التي يحتاجها مزارعو التفاح لتسويق محصولهم بيسر وسهولة.

وستعمل المؤسسة على استرجار جميع أصناف ونخب التفاح ينسب متساوية حسب ما تم الاتفاق عليه في اجتماع اللجنة الاقتصادية، بحيث لا تكون هناك كمية لصف على حساب أخرى بمعنى إذا استجرت ٤٠٠ كيلو من التفاح تقسم إلى ١٠٠ كيلو من النخب الأول و١٠٠ كيلو من النخب الثاني و١٠٠ كيلو من النخب الثالث و١٠٠ كيلو من النصف التصنيغي، وذلك منغاً من قيام بعض تجار الخضار والفواكه بشراء الأصناف السليمة وعدم شراء الأصناف المعدة للتصنيع وللحيلولة لعدم تعرض المؤسسة السورية للتجارة لأي خسارة من خلال قيامها ببيع الأصناف المتوافرة لديها وبما يضمن حقوق المنتج والمستهلك على حد سواء من جميع الأنواع والأصناف. وتم في كل محافظة تشكيل لجان مخصصة لاسترجار وتسويق التفاح من الفلاحين برئاسة المحافظ وتضم في عضويتها ممثلين عن المكتب التنفيذي بالمحافظة واتحاد الفلاحين والسورية للتجارة ومديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك والمالية والزراعة بالمحافظة لاستلام الكميات المطلوبة من قبلهم وفق الأسعار التي حددتها اللجنة الاقتصادية المختصة.

نشاطات ومساهمات عديدة لغرفة الملاحة البحرية السورية منذ إحداثها وحتى الآن

أمين سر الغرفة: دراسات وندوات ومشاركة في إعداد مشاريع القوانين
البحرية والجمركية.. وخطة لتحفيز الأسطول التجاري البحري

طرطوس-الوطن

تمكنت غرفة الملاحة البحرية السورية منذ إحداثها بالقانون ٢٠ لعام ٢٠٠٦ وحتى الآن من القيام بخطوات ومساهمات عديدة لمصلحة قطاع النقل البحري وهي مستمرة في عملها ونشاطاتها في إطار تحقيق الأهداف التي أهدت من أجلها.. وللوقوف أكثر على بعض تفاصيل عملها التقت «الوطن» أمين سرها المهندس تحسين شحادة وفيما يلي نص اللقاء:

«بداية نود أن تعرف القراء على مهام الغرفة في السوري والعاملين فيه؟»

أحدثت غرفة الملاحة البحرية السورية بموجب القانون رقم ٢٠ الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٢ استجابة لمتطلبات التجارة البحرية الحديثة وتيسيراً للدور البحري للنقل والتجارة البحرية وتماشياً مع التطورات الحاصلة في مجال الملاحة البحرية العالمية، فضلاً عن أن النمو والتطور في قطاع النقل البحري شمال المرافئ السورية تحدينا وتطويراً ما أدى إلى تزايد في حركتها الإنتاجية مستعيناً بذلك بإحداث غرفة تضم الفعاليات البحرية من أجل رعاية مصالح قطاع النقل البحري والمساهمة في تطويره والعمل على رفع مستوى ممارسة العاملين في المهن المرتبطة به على اعتبار أن النقل البحري هو حجر الأساس في أي بناء اقتصادي مزدهر، كما تعتبر الغرفة

منظمة غير ربحية تعتمد في تمويلها على أعضائها. وقد استطاعت الغرفة منذ مباشرتها العمل فعلياً بداية العام ٢٠٠٧ أن تثبت وجودها محلياً ودولياً كممثل لقطاع النقل البحري السوري، وكجهة استشارية فيما يخصه، مستفيدة من تمثيلها لجميع العاملين في المهن البحرية الأمر الذي يعطيها الأفضلية في خدمة وتمثيل هذا القطاع، وكان لها عدة بصمات إيجابية في معالجة المشاكل العالقة التي تعوق سير وتطوير وتحديث الملاحة البحرية، وتقديم الحلول الأفضل بهدف الوصول إلى أفضل المعايير المتقدمة في هذا المجال إضافة إلى إيصال وجهة نظر أعضائها في التشريعات والقوانين والقرارات الخاصة بالنقل البحري.

«ما أهم مساهمات الغرفة في خدمة قطاع النقل البحري والعاملين فيه؟»

في الحقيقة ثمة مساهمات عديدة.. فقد شاركت الغرفة في إعداد مشاريع عدة قوانين بغية تحديثها وتطويرها ومواءمتها مع التطور المتسارع لأنظمة النقل البحري العالمية، ويذكر منها القانون ٢٧ لعام ٢٠٠٨ الخاص برسوم ترخيص بناء السفن وتسجيلها ونقل ملكيتها وشطبها ورسوم الموانئ، إضافة إلى مسودة تعديل قانون الجمارك والرسوم ٦٧/ الخاص باستثمار المرافئ، ناهيك عن مشاركتها الدائمة بإصدار التعرفة الموحدة للوكالات البحرية بقطاعها العام والخاص كما ساهمت الغرفة بوضع التعليمات التنفيذية للقانون التجاري البحري السوري رقم ٤٦/ لعام ٢٠٠٦.

وقدمت الغرفة دراسة عن تطبيق بنيتة تبادل معلوماتي

غرفة الملاحة البحرية السورية
SYRIAN CHAMBER OF SHIPPING

متكاملة (EDI) في قطاع النقل البحري وقد نظمت في هذا الصدد ندوة دولية حول الربط الإلكتروني للمعلومات بعنوان «تنمية الربط الإلكتروني في منظومة النقل البحري في المرافئ السورية»، بالتعاون مع ممثلي شركة الـ MGLA الفرنسية المختصة تحت رعاية وحضور السيد وزير النقل.

وأعدت الغرفة على نفقتها الخاصة دراسة تمهيدية لإقامة مدينة صناعية بحرية تتضمن أحواض بناء وإصلاح السفن على الساحل السوري. ولهذه الغاية وتفعيلاً لمذكرة التفاهم الموقعة مع جامعة تشرين استعانت بالموارد والخبرات الوطنية المتميزة في الجامعة والمديرية العامة للموانئ. وتم إيفاد أعضاء اللجنة خارجياً بهدف الإطلاع على عدة مواقع لأحواض بناء وإصلاح السفن والاستفادة من خبرات الشركات

المشغلة لها وذلك لتكوين صورة شاملة تغني الدراسة وتزويد من شموليتها وأقامت الغرفة عدة دورات تدريبية للعاملين بقطاع النقل البحري بالتعاون مع خبراء وهيئات عربية ودولية يذكر منها الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

وانتسبت الغرفة إلى عضوية أهم الهيئات العربية والدولية لضمان أفضل تمثيل لقطاع النقل البحري في هذا المجال ويذكر من هذه الهيئات:

- ١- اتحاد النقابات الوطنية لتمهيدي السفن ووكالاتها (FONASBA).
- ٢- مجلس الملاحة البحرية لدول البلطيق والعالم (BIMCO).
- ٣- اتحاد غرف الملاحة البحرية العربية (AFCS).

«وما خطة الغرفة للعام الحالي والأعمال الجديدة لها ومتطلبات تحقيقها؟»

في ظل زيادة الحركة التجارية المتوقعة خلال مرحلة إعادة الإعمار تعدد الغرفة لوضع الأسس الكفيلة بتطوير قطاع النقل البحري للاستفادة القصوى منه بما في ذلك الإشارة إلى ضرورة الاستعداد لمواجهة المنافسة الشرسة من مرافئ دول الجوار عن طريق رفع مؤشر أداء مرافئنا

لتنفيذها مع الوزارة.

فنياً ولوجستياً واستصدار القرارات والقوانين الخاصة بذلك.

وخلال السنوات الماضية وحتى اللحظة تساهم الغرفة في تشجيع عدد كبير من الخطوط الملاحة بالاستمرار في تقديم خدماتها في المرافئ السورية بتأكيدها للهيئات الملاحة العالمية أن المرافئ السورية آمنة ولا توجد أي مخاطر تعوق الحركة التجارية فيها.

وهنا لابد من تأكيد توفير التشريعية اللازمة للنهوض بقطاع النقل البحري عن طريق تحديث القوانين والأنظمة المعمول بها ومواءمتها مع معطيات التجارة البحرية العالمية وخاصة ما يتعلق بإصدار قانون جمركي حديث ومرن، واستمرار دعم ملف دخول الجمهورية العربية السورية اللائحة البيضاء للدول المانحة للشهادات البحرية لدى المنظمة البحرية الدولية (IMO)، ومتابعة العمل على مشروع الغرفة التعليمي المهني الرائد في إحداث ثانوية نقل بحري نموذجية في مدينة طرطوس تكون بإدارة مشتركة مع وزارة النقل وتحت إشرافها المباشر وذلك انطلاقاً من إيمان الغرفة المطلق بأهمية الاستثمار في العنصر البشري وتأهيل البنية التحتية لقطاع نقل بحري يلعب دوراً محورياً في المنطقة، يأتي كل ذلك مع استمرار تقديم جميع أشكال الدعم للتأهول في اللاذقية وطرطوس.

وأخيراً أشير إلى أن الغرفة تقدمت لوزارة النقل بالخطوة الوطنية لتحفيز الأسطول التجاري البحري السوري بموجب كتابها رقم ١٨/١١٧ تاريخ السابع عشر من شباط الماضي وسوف تعمل بكل ما لديها من إمكانيات لتنفيذها مع الوزارة.